

تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل أثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر

An Input-Output Model for Analyzing the Impact of Final Demand on Some Sectoral Tax Revenues in Algeria

د. جيلالي شرفي*1

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، cheurfi.djilali@univ-medea.dz

تاريخ القبول : 06 / 07 / 2025

تاريخ الاستلام: 11 / 05 / 2025

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات الطلب النهائي على الإنتاج، الدخل، والإيرادات الجبائية المرتبطة بالضرائب على الإنتاج في الاقتصاد الجزائري لسنة 2021، وذلك باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات. كشفت النتائج وجود تفاوت واضح في استجابة القطاعات الاقتصادية، حيث سجلت القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مضاعفات مرتفعة نسبياً، مقابل ضعف ملحوظ في قطاعات أخرى، كما كشفت الدراسة أن الجباية تتركز في عدد محدود من القطاعات، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات جبائية هيكلية تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز العدالة والاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: تحليل المدخلات والمخرجات؛ الجباية؛ الطلب النهائي؛ المضاعف الاقتصادي.

تصنيف Jel : 1,2, XN

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of final demand changes on output, income, and tax revenues related to production taxes in the Algerian economy for the year 2021, using the input-output model. The results revealed a clear disparity in the responsiveness of economic sectors, with high value-added sectors recording relatively high multipliers, in contrast to noticeably weaker responses in other sectors. The study also showed that tax revenues are concentrated in a limited number of sectors, underscoring the need for structural tax reforms aimed at broadening the tax base and enhancing both equity and fiscal sustainability.

Keywords: Input-output analysis; Taxation; Final demand; Economic multiplier

Jel classification code : NX :1,2

1- مقدمة:

يمثل التحليل الاقتصادي باستخدام أسلوب المدخلات والمخرجات من الأدوات الكمية الأساسية التي أثبتت فعاليتها منذ سبعينيات القرن الماضي في صانعي السياسات والفاعلين الاقتصاديين، لما توفره من قدرة على قياس الترابطات الاقتصادية، وتمكين السياسات الاقتصادية من التوجيه الأمثل للموارد وتحديد أولويات التدخل (Faridzad, 2025)، وتنتج كذلك فهما معمقا لبنية الاقتصاد الوطني، من خلال الوصف المفصل للعلاقات التشابكية ودرجة الاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات الاقتصادية بصفة عامة (Li, Li, & Song, 2022)، سواء من حيث مستوى التدفقات السلعية والخدمية بين فروع ووحدات الاقتصاد الوطني (DePaolis, Murphy, & De Paolis Kaluza, 2022)، أو من حيث القدرة على تتبع أهم التغيرات الحاصلة في هذه القطاعات الناتجة عن صدمات الطلب النهائي وما يترتب على ذلك من تأثيرات معقدة على عدة مستويات منها الإيرادات الجبائية.

وفي هذا السياق تكمن أهمية أسلوب المدخلات والمخرجات في قدرته على تقديم معلومات تفصيلية حول كيفية تأثير التغيرات في عناصر الطلب النهائي على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال دمج المعطيات حول العرض والطلب واستنباط أهم المؤشرات المتعلقة به لتشخيص طبيعة دور ومكانة كل قطاع ضمن إطار الهيكل الإنتاجي العام.

وفي حالة الاقتصاد الجزائري الذي لا تزال الإيرادات الريعية وعلى رأسها الجبائية البترولية تمثل فيه النسبة الأكبر من الموارد العمومية، حيث تشكل الجبائية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية، مما يجعل الأداء الاقتصادي مرتبطا بالتقلبات الدورية العالمية لأسعار النفط والغاز، وهنا تتأكد الحاجة إلى الاهتمام أكثر بمنهج المدخلات والمخرجات لتحليل ديناميكية الطلب النهائي وتأثيره على الإيرادات الجبائية عبر القطاعات المختلفة، وذلك بغية فهم أعمق للآليات الاقتصادية المسؤولة عن توليد الموارد الضريبية، بما تقتضيه الوضعية العامة من ضرورة تحسين تسير هذه الموارد بفعالية والتحكم فيها بنجاعة لتخفيف الضغط المالي على الخزينة العامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها معظم دول العالم، وصولا إلى ضمان الاستدامة المالية العامة.

1-1- إشكالية البحث: استنادا إلى ما سبق نتضح ملامح الإشكالية البحثية، والتي يمكن بلورتها على النحو التالي:

كيف يؤثر الطلب النهائي على الإيرادات الجبائية حسب القطاعات الاقتصادية؟
وللإجابة على هذه الإشكالية، تقتضي الضرورة تناول الأسئلة الفرعية التالية:

☞ كيف يمكن تصنيف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني الجزائري؟

☞ كيف يؤثر الطلب النهائي على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الإنتاج، الدخل وغيرها في الاقتصاد الجزائري وفقا لتحليل المدخلات والمخرجات؟

☞ ماهي القطاعات الاقتصادية الأكثر فعالية في تدعيم الإيرادات الجبائية ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية؟

1-2- فرضيات البحث: للإجابة على هذه التساؤلات، تركز الدراسة على جملة من الفرضيات الأساسية:

☞ يتم تصنيف القطاعات الاقتصادية في الجزائر باعتبار فعالية مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

☞ تؤدي تغيرات الطلب النهائي إلى تأثيرات متفاوتة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، وتزداد الاستجابة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

☞ تساهم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية بشكل أكبر في توليد الإيرادات الجبائية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

1-3- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تطبيق أسلوب المدخلات والمخرجات في تقييم أداء القطاعات الاقتصادية ودورها ضمن البنية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2021، وذلك من خلال

تحليل بنية الترابطات القطاعية وتقدير آثار تغير الطلب النهائي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع التركيز بشكل خاص على تحليل حساسية بعض الإيرادات الضريبية القطاعية، مما يساعد على تحديد القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية في السياسة الضريبية بناء على قدرتها في تعبئة الموارد الجبائية عند تحفيز طلبها النهائي.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية علمية ومنهجية عملية مزدوجة، إذ تهدف إلى تتبع وتقييم أثر الصدمات على الطلب النهائي في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على إحدى أدوات التخطيط المشهورة ممثلة في نموذج المدخلات والمخرجات، وهو ما يعد إضافة نوعية إلى أدبيات اقتصاديات المالية العامة، كما تكتسب الدراسة قيمتها العملية من تقديم توصيات قائمة على التحليل الكمي لاقتراح سياسات ضريبية انتقائية تستهدف القطاعات ذات المرونة العالية للطلب، مما يساهم في تعظيم العوائد الجبائية وتحسين مردودية الهيكل الضريبي الكلي.

4-1- منهج البحث: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف العلاقات التشابكية بين الفروع الاقتصادية، كما تم استخدام المنهج الكمي في قياس مؤشرات الترابط بأنواعها، وحساب مضاعفات الدخل الأسري، والواردات والنواتج الداخلي الخام، وكذا المضاعفات الجبائية القطاعية وغيرها بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات الجزائري لسنة 2021.

5-1- حدود البحث: تتمثل حدود هذا البحث من حيث الإطار الموضوعي في دراسة أثر الطلب النهائي على بعض مكونات الإيرادات الجبائية القطاعية وحساب أهم مقاييس التشابك القطاعي المعتمدة، بينما تأتي الحدود الزمانية لتقتصر على معطيات جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2021، كأحدث بيانات رسمية متاحة صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، أما من حيث الحدود المكانية، فإن الدراسة تقتصر على الاقتصاد الجزائري كمدى تطبيقي يعكس خصوصيات البنية الاقتصادية الوطنية، مع استبعاد القطاع غير الرسمي وكل العوامل الخارجية غير المدرجة في هذا الأسلوب.

5-1- الدراسات السابقة:

(1) دراسة (Kay & Jolley, 2023): اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المدخلات والمخرجات (Input-Output Analysis) في تقدير التأثيرات القطاعية لضريبة الكربون في الاقتصاد، بحيث اعتمد الباحثان على هذا الأسلوب باعتباره أداة كمية فعالة لقياس كيفية انتقال آثار الضرائب البيئية بين قطاعات الإنتاج والاستهلاك، مع التركيز على التوزيع غير المتكافئ للأعباء الضريبية عبر الأنشطة الاقتصادية، وتشير النتائج إلى أن فرض ضريبة كربون بقيمة 200 دولار للطن سيؤدي، على المدى القصير إلى زيادات معتبرة في الأسعار ضمن القطاعات كثيفة الانبعاثات، مثل الفلاحة، الصناعات الاستخراجية، النقل، الطاقة والصناعات الكيماوية، حيث تتراوح تلك الزيادات بين 10% و 30%، كما تسجل بقية القطاعات ارتفاعات بنسب أقل بفعل زيادة تكاليف المدخلات، في حين قد تواجه الأنشطة التي تتسم بمرونة سعرية مرتفعة انخفاضاً في الإيرادات.

(2) دراسة (Thomas, 2020): تناولت الدراسة الآثار التوزيعية لضريبة القيمة المضافة على مختلف شرائح الدخل في دول (OECD)، وذلك من خلال توظيف أسلوب المدخلات والمخرجات في بناء نموذج محاسبي يستند إلى بيانات إنفاق الأسر وتحليل بنية الاستهلاك، وهدفت الدراسة إلى تحليل جدوى استخدام المعدلات المنخفضة للضريبة كأداة لتحقيق التوازن التوزيعي بين فئات الدخل (أي تحقيق العدالة الاجتماعية)، مقارنة بالتحويلات النقدية المباشرة. وتوصلت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تتميز عموماً بأنها ذات معدل ثابت على أساس الاستهلاك أو ذات معدل ثابت ولكن بآثر توزيعي معتدل لصالح الفئات العليا في غالبية الدول، غير أن بعض الأنظمة التي تعتمد معدلات موحدة دون إعفاءات أو تخفيضات موجهة قد تؤدي إلى تحميل الأسر منخفضة الدخل عبئاً ضريبياً نسبياً أعلى مقارنة بغيرها.

(3) دراسة (Backinezos, Panagiotou, & Vourvachaki, 2020): تناولت هذه الدراسة تحليل مضاعفات الناتج القطاعي، القيمة المضافة والتوظيف في الاقتصاد اليوناني، وذلك بالاعتماد

على جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2015، واعتمدت الدراسة على نموذج ليونتييف بنوعيه "المفتوح" و"المغلق" لتقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة، وكذلك آثار الاستهلاك المحفز الناتجة عن التغيرات في الطلب النهائي على مستوى القطاعات، وقد تم تصنيف القطاعات الاقتصادية وفقا لقدرتها على إحداث تأثيرات كلية، بناء على خصائصها التكنولوجية ودرجة التشابك فيما بينها. وتوصلت الدراسة إلى أن قطاعات الخدمات وخاصة تلك التي يقدمها القطاع العام، قد حققت أعلى المضاعفات الكلية من حيث الناتج والتوظيف والقيمة المضافة، بفضل أثرها القوي في تحفيز الاستهلاك، في المقابل أظهرت الأنشطة الصناعية مضاعفات أقل رغم مساهمتها الكبيرة في التصدير، ويعود ذلك إلى انخفاض كثافة العمل وارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات، وهو ما يعكس اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. كما أظهرت النتائج أن بعض القطاعات الصغيرة قد تنتج آثارا كلية قوية، ما يشير إلى أن حجم القطاع لا يحدد بالضرورة مدى تأثيره الاقتصادي، وتؤكد الدراسة على أهمية استخدام مضاعفات المدخلات والمخرجات كأداة لتقييم قدرة القطاعات على دعم النمو الاقتصادي من خلال الروابط الإنتاجية، بعيدا عن مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي أو التجارة الخارجية.

4) دراسة (Bhattarai, Nguyen, & Nguyen, 2019): اعتمدت الدراسة على نموذج التوازن العام القابل للاحتساب (CGE) الذي يعتبر امتدادا لنماذج المدخلات والمخرجات بهدف تحليل الأثر الكلي للإصلاحات الجبائية في الاقتصاد الفيتنامي، وقد ركزت الدراسة على سيناريوهين أساسيين: رفع الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 12%، وتخفيض ضريبة دخل الشركات من 20% إلى 17%، وهذا ليتماشى مع المعايير المعتمدة في دول الآسيان، وقد أظهرت النتائج أن تحسين كفاءة البنية الضريبية يساهم في تحسين تخصيص الموارد، مما ينعكس إيجاباً على مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الكلي ومستويات رفاهية الأسر، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بإعادة هيكلة النظام، مع التركيز على تخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الإنتاجي وزيادة الاعتماد على الضرائب الاستهلاكية بما يدعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل.

5) دراسة (Hong, Hsu, & Li, 2018): تناولت هذه الدراسة أثر رفع الضريبة على رقم الأعمال بنسبة 1% على النمو الاقتصادي في تايوان، وذلك باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات الديناميكي لتحليل التغيرات الناتجة عن هذا الإجراء الجبائي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستخدام الفعال للتحويلات الحكومية الجارية قد يحد من الآثار السلبية للزيادة الضريبية، ويؤدي إلى نمو ملحوظ في الإنتاج والقيمة المضافة والدخل، إلى جانب تحقيق عائد مالي إضافي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

2- منهجية تقدير المضاعفات الاقتصادية ضمن أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات

كما ورد في المقدمة، فإن الغرض من هذه الدراسة هو تحليل آثار التغيرات في الطلب النهائي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع التركيز على تحليل حساسية بعض الإيرادات الضريبية القطاعية، وقد تم استخدام تحليل المدخلات والمخرجات لتحقيق هذا الهدف. وبشكل أكثر تحديداً، تم تطبيق نموذج ليونتيف (Leontief Model) لتحقيق الغرض من الدراسة، وفيما يلي شرح للمنهجية المتبعة.

2-1- صياغة النموذج رياضياً

يعتبر جدول المدخلات والمخرجات أداة تحليلية كمية تستخدم لتوصيف وتلخيص البنية الاقتصادية من خلال تتبع تدفقات السلع والخدمات بين مختلف الفاعلين ضمن النظام الاقتصادي، وتتوفر مجموعة من الشروط والفرضيات، فإن هذا الإطار يعرف بنموذج ليونتيف (Yan, Zhao, & Kang, 2016)، ويستخدم للتعبير عن التوازن بين إجمالي المدخلات والمخرجات (Uku & Shehu, 2024). واستناداً إلى هيكل وبنية جداول المدخلات والمخرجات، فإنه يمكن تمثيل هذا الجدول من زاوية العرض والطلب بالاعتماد على المعادلات التالية (Miller & Blair, 2022):

$$\sum_{j=1}^{18} X_{ij} + F_i = Y_i \quad , \quad i = 1, 2, 3, \dots, 18 \quad (01)$$

$$\sum_{i=1}^{18} X_{ij} + V_j = Y_j \quad , \quad j = 1, 2, 3, \dots, 18 \quad (02)$$

حيث أن:

X_{ij} : مقدار تدفق السلع والخدمات المباشرة من القطاع i إلى القطاع j .

Y_j : إجمالي الإنتاج للقطاع j .

F_i : الطلب النهائي على منتجات القطاع i .

V_j : القيمة المضافة للقطاع j ، وهي تتضمن بعض عناصر الجباية مثل: الضرائب المرتبطة بالإنتاج،

TVA ، رسوم على الواردات.

الافتراض الأساسي لهذا النموذج هو أن المدخلات تستخدم بنسب ثابتة بالنسبة للمخرجات، وأن التغيرات في أسعار عوامل الإنتاج لا تؤثر على قيم المعاملات الفنية (التقنية) للمدخلات، ويتم حساب عناصر مصفوفة المعاملات الفنية رياضياً على النحو التالي (Weldegiorgis, Dietsche, Shabbir, Franks, & Cust, 2024):

$$a_{ij} = \left(\frac{X_{ij}}{Y_j} \right), \quad i = 1, 2, \dots, n \quad (03)$$

حيث أن:

$A = [a_{ij}]$: مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج.

جبلالي شرفي تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل أثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر وباستخدام المعادلتين (01) و(03)، يمكن التعبير عن توازن العرض الكلي والطلب الكلي بالعلاقة التالية: (Ojaleye & Narayanan, 2022):

$$A_{n \times n} \times Y_{n \times 1} + F_{n \times 1} = Y_{n \times 1} \quad (04)$$

ويمكن التعبير عن الصيغة المختصرة للنموذج بالنحو التالي:

$$Y = (I - A)^{-1} \times F \quad (05)$$

$(I - A)^{-1} = [b_{ij}]$: تسمى معكوس مصفوفة ليوننتيف أو مصفوفة إجمالي المتطلبات، وكل قيمة b_{ij} في هذه المصفوفة تمثل كمية الإنتاج التي يجب أن يولدها القطاع i من أجل تلبية وحدة واحدة من الطلب النهائي في القطاع j ، وهو بذلك يعكس إجمالي متطلبات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة.

I : مصفوفة الوحدة.

ويستخدم نموذج ليوننتيف الأساسي لقياس الأثر الكلي (المباشر وغير المباشر) لقطاع معين، ومن خلال هذه الصيغة، يمكن اشتقاق عدد من المؤشرات التحليلية تعرف باسم مضاعفات المدخلات والمخرجات، وأهمها (Uku & Shehu, 2024):

2-2- مضاعف الإنتاج: يعتبر من أكثر أنواع المضاعفات استخداماً، حيث يستخدم لتقدير آثار تغيرات الطلب النهائي لقطاع معين بوحدة واحدة على مستويات الإنتاج في الاقتصاد ككل، ويحسب من خلال الجمع العمودي لعناصر معكوس مصفوفة ليوننتيف، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$PM^j = \sum_{i=1}^n b_{ij} \quad (06)$$

3-2- مضاعف الدخل: يعكس هذا المضاعف مقدار التغير في دخل الأسر العاملة في كل القطاعات الإنتاجية والناتج عن الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على زيادة الطلب النهائي على مخرجات قطاع معين بوحدة واحدة، ويعطى بالصيغة التالية:

$$WM^j = \sum_{i=1}^n WC * (I - A)^{-1} \quad (07)$$

WC : تمثل مصفوفة المعاملات الفنية لتعويضات الأجراء.

4-2- مضاعف القيمة المضافة: يستخدم لقياس التغير في القيمة المضافة الناتج عن زيادة الطلب النهائي على منتجات قطاع معين بوحدة واحدة، وبالتالي هو يقيس الأثر المباشر وغير المباشر للطلب النهائي على القيمة التي يضيفها القطاع إلى الاقتصاد، ويعطى بالصيغة التالية:

$$VM^j = \sum_{i=1}^n v * (I - A)^{-1} \quad (08)$$

v : تمثل مصفوفة المعاملات الفنية للقيمة المضافة (المدخلات الأولية)، وهو مقدار المدخلات الأولية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة في قطاع معين.

5-2- مضاعف الضريبة على القيمة المضافة: من خلال مضاعف القيمة المضافة، يمكننا استخلاص مضاعفات بعض عناصر الجبائية، والتي تتطابق مبادئها الحسابية والتحليلية تماما مع مبادئ المضاعفات الأخرى (Dondokov, 2011)، فعلى سبيل المثال مضاعف الضريبة على القيمة المضافة يستخدم لقياس تأثير التغير في الطلب النهائي على الإيرادات المحتملة من الضريبة على القيمة المضافة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$TVM^j = \sum_{i=1}^n tv * (I - A)^{-1} \quad (09)$$

tv : تمثل مصفوفة المعاملات الفنية للضريبة على القيمة المضافة.

وبنفس الطريقة يمكن استخلاص باقي مضاعفات عناصر الجبائية، والتي تستخدم لقياس الأثر الكمي للتغيرات في الطلب النهائي على الحصيلة الجبائية المرتبطة بأنواع محددة من الضرائب، مثل الرسوم الجمركية، الضرائب على الإنتاج وغيرها، وتعتبر هذه المضاعفات عن مدى حساسية الإيرادات الجبائية القطاعية تجاه تغيرات الطلب النهائي، مما يجعلها أداة تحليلية هامة لتقدير كفاءة النظام الضريبي وتوجيه السياسات المالية.

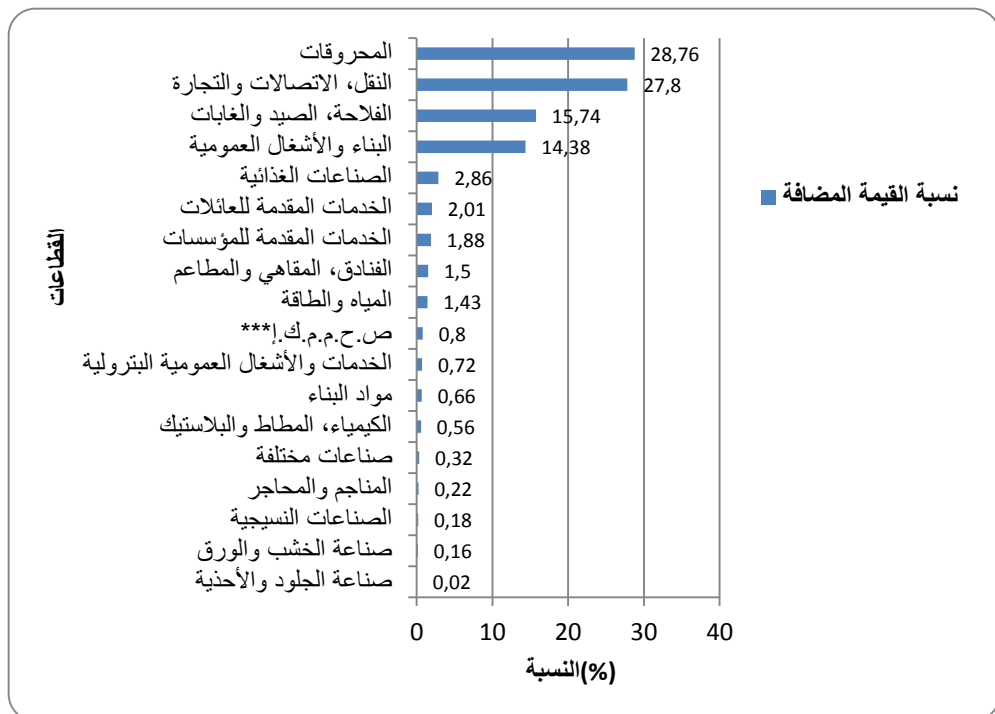
3- التحليل الكمي لأثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر
يتضمن هذا الجزء التطبيقي تحليلا وصفا شاملا لآخر جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الجزائري (ONS, 2021)، تمهيدا لتقدير أثر الطلب النهائي على الإيرادات الجبائية المستخلصة من القيمة المضافة، إلى جانب دراسة بعض المضاعفات الاقتصادية الأخرى تشمل الإنتاج، الدخل، والقيمة المضافة.

3-1- هيكل الاقتصاد الجزائري في ضوء جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2021
يشكل تحليل بنية الاقتصاد الجزائري من خلال جدول المدخلات والمخرجات خطوة أساسية لفهم كيفية انتقال أثر الطلب النهائي عبر القطاعات، وتفسير التفاوت في توليد الإيرادات الجبائية القطاعية، ولهذا الغرض نحاول الوقوف على أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول في العناصر التالية:

مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة:

تبرز بيانات الشكل البياني رقم 01 أن قطاع المحروقات يمثل أكبر مساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري سنة 2021، حيث بلغ حوالي 4,912 مليار، أي ما يعادل نحو ثلث إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد، وقد احتل المرتبة الثانية قطاعي النقل والتجارة مدمجين للأسباب المذكورة سابق، إذ بلغت نسبة مساهمتهما في إجمالي القيمة المضافة 27.8%، يليه قطاع الفلاحة بقيمة مضافة تقارب 2,688 مليار دينار بنسبة مساهمة 15.74%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH) بحوالي 2,455 مليار دينار (14.38%)، وهذا يدل على هيمنة هذه القطاعات المذكورة على بنية الناتج المحلي في الجزائر، بالمقابل تسجل بعض الصناعات التحويلية والخدمات مستويات ضعيفة في قيمتها المضافة، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز القيمة المضافة في صناعات النسيج 30 مليار دينار، وفي قطاع الجلود والأحذية حوالي 3.7 مليار دينار فقط، مما يشير إلى ضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي.

الشكل رقم 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة لسنة 2021



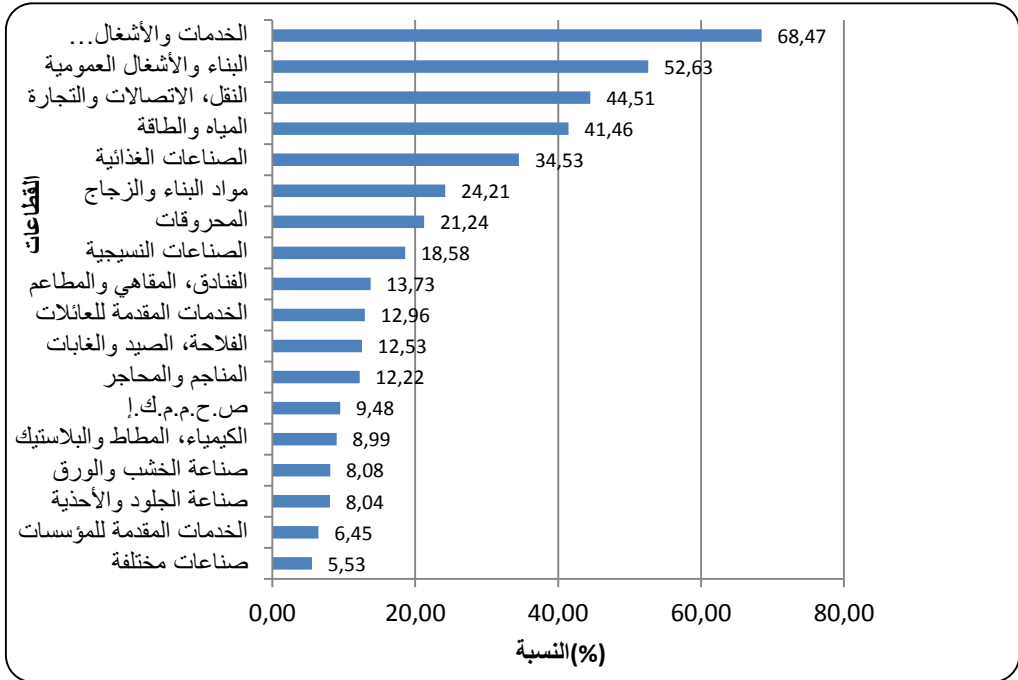
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ك توزيع الاستهلاك الوسيط بين القطاعات الاقتصادية: تمثل صفة الأحادية لاستخدام إنتاج قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية أهم ملاحظة في بنية جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2021، إذ يخصص 68.5% وهي نسبة كبيرة من إنتاجه كمدخلات لقطاع المحروقات دون مساهمة مقبولة في تغذية باقي القطاعات أو في مكونات الطلب النهائي، وهو ما يعكس ضعفا واضحا في التشابك الهيكلي ويؤكد عدم قدرته أمام تقلبات النشاط الطاقوي، أما قطاع البناء والأشغال العامة فيتميز بأنه ثاني أكبر مستهلك للمدخلات الوسيطة بين القطاعات، إذ بلغ حجم استهلاكه الوسيط نحو 2,733,641 مليون دج (52.63%)، وهو ما يمثل نسبة معتبرة مقارنة بباقي القطاعات، ويعود هذا المستوى المرتفع إلى طبيعة هذا القطاع التي تتطلب تكاملا واسعا مع عدد كبير من الفروع الإنتاجية، مثل مواد البناء، الفروع الصناعية وقطاع الخدمات، مما يعزز روابطه التشابكية داخل الاقتصاد.

من جهته، يسجل قطاع المحروقات استهلاكاً وسيطاً قدره 1,383,880 مليون دج، أي ما يمثل نحو 21.2% من إنتاجه الإجمالي، وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بحجم إنتاجه، مما يعكس الطابع الريعي لهذا القطاع الذي يولد قيمة مضافة عالية دون اعتماد كبير على المدخلات من قطاعات أخرى، وبالتالي فإن محدودية استهلاكه الوسيط تعكس ضعف روابطه الخلفية داخل النسيج الإنتاجي، وهو ما لا يؤهله ليكون قطاعاً قائداً أو محورياً من منظور الترابطات الإنتاجية، إذ يفتقر إلى الدور التحفيزي في تنشيط باقي القطاعات عبر سلاسل التوريد.

أما الصناعات الغذائية فأظهرت حجم استهلاك وسيط قدره 1,143,642 مليون دج، ما يمثل 34.5% من إنتاجها الإجمالي، ويعود ذلك إلى اعتمادها الكبير على المواد الأولية من الفلاحة، الورق والنقل. في المقابل، نجد أن القطاع الفلاحي يستهلك ما يقارب 601,764 مليون دج كمدخلات وسيطة، من أصل إنتاج إجمالي قدره 4,801,148 مليون دج، ما يعكس نسبة منخفضة من الاعتماد على المدخلات (حوالي 12.5%) ويؤكد أن معظم إنتاج هذا القطاع يعد قيمة مضافة صافية تعتمد على عناصر أولية (الأرض، العمل)، دون بنية مدخلات صناعية كثيفة.

الشكل رقم 2: توزيع الاستهلاك الوسيط بين القطاعات الاقتصادية لسنة 2021



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

كما الإيرادات الجبانية حسب القطاع (ضرائب على الإنتاج): تظهر بيانات الضرائب المحصلة على الإنتاج والممثلة في الشكل رقم (3) وجود اختلال واضح في هيكل الضرائب على الإنتاج في الاقتصاد الجزائري، إذ نلاحظ أن قطاع المحركات يحتل مركز الثقل الجبائي في الاقتصاد الوطني بمساهمة قدرها 1,019,900 مليون دينار، أي ما يقارب 71.2% من إجمالي الضرائب على الإنتاج، هذه المساهمة الاستثنائية ناتجة عن الطبيعة الخاصة لهذا القطاع من حيث الضغط الجبائي النوعي بالضرائب البترولية، عقود تقاسم الإنتاج، الرسوم المفروضة على أنشطة الاستكشاف والاستخراج وغيرها، ما يجعل هذا القطاع مصدرا شبه حصري للجبانية القطاعية المباشرة.

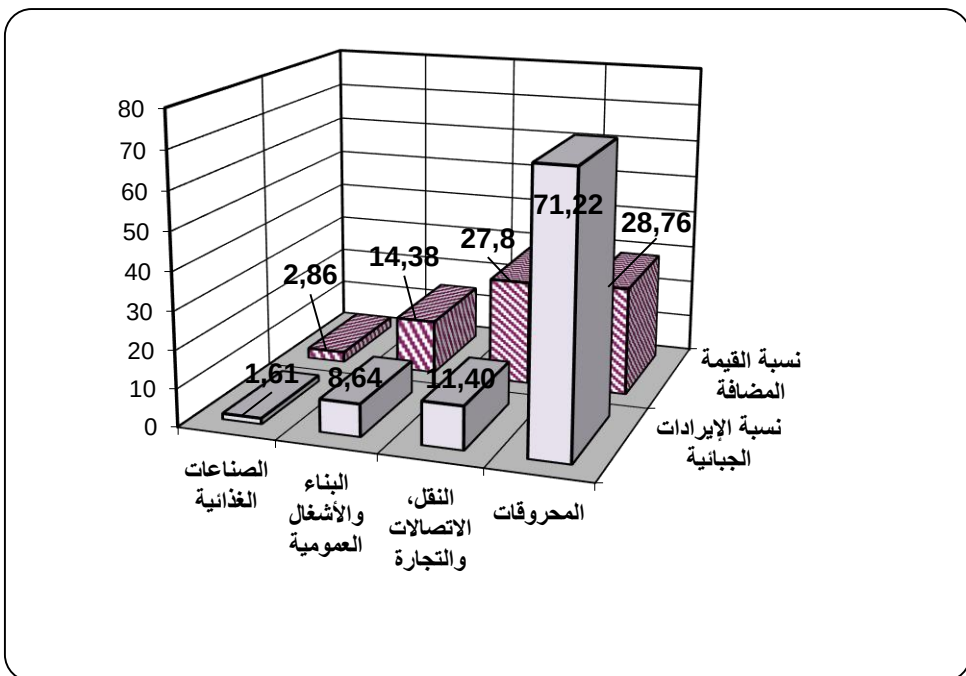
أما في المرتبة الثانية، فبعد دمج قطاع التجارة ضمن قطاع النقل والاتصالات، فإن القيمة الإجمالية لضرائب الإنتاج لهذا القطاع الموسع تقدر بـ 22,271 مليون دج، أي حوالي 11.5% من الإجمالي، وهي نسبة منخفضة بالنظر إلى الوزن الكبير لهذا القطاع في بنية القيمة

جِيلالي شرفي تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل أثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر
 المضافة والتشغيل، وهو ما يظهر التفاوت الكبير في هيكل الجبائية القطاعية، الأمر الذي يدعم
 فرضية وجود فجوة جبائية بين مستوى الأداء الاقتصادي المحقق والعبء الضريبي الفعلي المترتب
 عنه.

يأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية بمساهمته بـ 123,764 مليون دينار (نحو 8.6% من الإجمالي)، وهو ما يفسر بالحجم الكبير لهذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت وتعدد الرسوم المرتبطة به، مثل الضرائب العقارية، ورسوم الرخص، والمساهمات التقنية المحلي، وتسجل الصناعات الغذائية مساهمة ضعيفة نسبيا في الجبائية، تقدر بـ 23,013 مليون دينار فقط، أي أقل من 2%، بالرغم من دورها الأساسي في تلبية الطلب المحلي وتشغيل اليد العاملة، وهو ما يشير إلى وجود هامش غير مستغل في تعبئة الإيرادات من هذا القطاع، ربما بسبب الإعفاءات أو التسهيلات الضريبية التي تمنح لهذا القطاع ضمن السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة.

أما باقي القطاعات، كالخدمات المقدمة للمؤسسات، الصناعات الكيماوية، الصناعات النسيجية، فتبقى مساهماتها الجبائية محدودة، إذ لا تتجاوز مجتمعة 3% من إجمالي الضرائب على الإنتاج. هذه الوضعية تعكس ضيق القاعدة الجبائية وتركزها الشديد في عدد محدود من القطاعات، الأمر الذي يهدد استقرار واستدامة الإيرادات الجبائية العامة، لا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على العائدات النفطية، وما يرافقه من تقلبات دورية في أسعار الطاقة وبالتالي تراجع الإنتاج الطاقوي.

الشكل رقم 3: إيرادات الضرائب على الإنتاج لأهم أربع قطاعات لسنة 2021



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

2-3- تحليل ومناقشة النتائج

سنتناول في هذا الجزء حساب مضاعفات المدخلات والمخرجات كأداة تحليلية لقياس الأثر الاقتصادي الناتج عن تغيرات الطلب النهائي خاصة من حيث الناتج والدخل، مع التركيز على انعكاسات هذه التغيرات على أحد المكونات الأساسية للجباية القطاعية ممثلاً في الضرائب على الإنتاج. ونهدف من هذا التحليل إلى إبراز مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتحويلات في هيكل الطلب، وتحديد طبيعة الأثر الذي تحدثه هذه الصدمات، سواء على المستوى المباشر داخل القطاع المعني أو على المستوى غير المباشر عبر سلاسل التوريد المرتبطة به.

ك مضاعف الإنتاج:

تبين نتائج الجدول 1 أن استثمار دينار واحد من الطلب النهائي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية يفضي إلى توليد إنتاج إجمالي في الاقتصاد الوطني بقيم متفاوتة، تعكس تباين درجة تشابك كل قطاع مع باقي مكونات المنظومة الإنتاجية، وقد سجل قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية أعلى قيمة لمضاعف الإنتاج محسوب بطريقة متوسط المتوسطات، بلغت 1.89 دينار، ما يعني أن كل دينار إضافي من الإنفاق النهائي في هذا القطاع يحفز الاقتصاد الوطني لتوليد إنتاج إجمالي بقيمة 1.89 دينار. ويفسر ذلك بكون هذا القطاع يعتمد على شبكة واسعة من المدخلات التقنية والمعدات والعمالة المتخصصة المرتبطة بقطاع المحروقات ومن بعض القطاعات الأخرى، مما يجعله ذا ارتباطات خلفية قوية وقدرة تحفيزية عالية داخل النظام الإنتاجي.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بمضاعف قدره 1.25 دينار، يليه كل من قطاع المياه والطاقة وقطاع النقل والاتصالات والتجارة بمقدار 1.19 و 1.18 دينار على الترتيب، وتعكس هذه النسب اعتماد هذه القطاعات على سلاسل إمداد داخلية واسعة، ففي حالة البناء والأشغال العمومية، فيتعلق الأمر بمواد البناء والمعادن والخدمات اللوجستية، أما الطاقة فيتعلق بالكهرباء والوقود، بينما في النقل والتجارة، تظهر النسبة ترابطاً عالياً مع الخدمات اللوجستية والتوزيع، ما يدل على أهمية هذه القطاعات كقاطرات داعمة للنشاط الاقتصادي من خلال سلاسل توريدها المتشعبة.

كما يظهر قطاع المحروقات بمضاعف قدره 0.98 دينار وقطاع المناجم والمحاجر بـ 0.88 دينار، وهي نسب منخفضة نسبياً، وتعني أن الإنتاج في هذين القطاعين يولد قيمة مضافة عالية مباشرة دون الحاجة إلى سلاسل إنتاج صناعية طويلة، مما يعكس الطابع الريعي لهما.

أما قطاع الصناعات الغذائية فقد سجل مضاعف إنتاج قدره 1.06 دينار، وهو مؤشر على ترابطه المقبول مع باقي القطاعات، لا سيما تلك المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والتوزيع، وفي المقابل سجلت بعض القطاعات مضاعفات أقل، ولكنها بقيت مقبولة لحد ما، مما يشير إلى قدرتها المحدودة على تحفيز سلاسل الإنتاج الأخرى، من ذلك نذكر: الصناعات النسيجية بـ 0.93 دينار،

جليلي شرفي تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل أثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر وقطاع الفنادق والمقاهي بـ 0.9 دينار، قطاع الفلاحة بـ 0.87 دينار، وهي مضاعفات تظهر وجود تأثير اقتصادي إيجابي، وإن كان ضعيفا نسبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات سجلت مضاعفات منخفضة بوجه خاص، لم تتجاوز 0.85 دينار، مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والورق، والخدمات المقدمة للمؤسسات، بالإضافة إلى الصناعات المختلفة، وهو ما يعطي انطبعا بضعف ترابط هذه الفروع مع باقي مكونات الجهاز الإنتاجي، وانخفاض مساهمتها في دفع عجلة النشاط الاقتصادي الكلي عند حدوث صدمة طلب نهائي.

جدول 1: مضاعفات الإنتاج القطاعية مرتبة تنازليا لسنة 2021

النشاط	المضاعف	النشاط	المضاعف
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	1,89	الخدمات المقدمة للعائلات	0,89
البناء والأشغال العمومية	1,25	المناجم والمحاجر	0,88
المياه والطاقة	1,19	الفلاحة، الصيد والغابات	0,87
النقل، الاتصالات والتجارة	1,18	ص.ح.م.ك.إ.***	0,85
الصناعات الغذائية	1,06	الكيمياء، المطاط والبلاستيك	0,84
مواد البناء والزجاج	1,02	صناعة الخشب والورق	0,83
المحروقات	0,98	صناعة الجلود والأحذية	0,82
الصناعات النسيجية	0,93	الخدمات المقدمة للمؤسسات	0,81
الفنادق، المقاهي والمطاعم	0,90	صناعات مختلفة	0,80

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات
***: الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

كم مضاعف الدخل:

تشير مضاعفات الدخل المحسوبة بمتوسط المتوسطات في الجدول 2 إلى تفاوت واضح بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على توليد دخل للأسر عند حدوث زيادة في الطلب النهائي على منتجاتها، فقد سجل قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية أعلى مضاعف دخل بلغ 4.22، ما يعكس اعتماده الكبير على اليد العاملة وارتباطه الواسع بسلاسل الإنتاج المحلية، الأمر الذي يمكنه من توليد أثر واسع على مستوى الدخل الأسري، كما حققت قطاعات النقل، الاتصالات، التجارة، الفنادق والمقاهي مضاعفات معتبرة تراوحت بين 1.5 و 1.9، وهو ما يعكس طابعها الخدمي وكثافتها التشغيلية العالية. في المقابل أظهرت قطاعات أخرى مضاعفات أقل بشكل ملحوظ، كقطاع الفلاحة (0.67) والصناعات الغذائية (0.42) وقطاع المحروقات (0.41)، مما يشير إلى ضعف مساهمتها في توليد الدخل رغم ثقلها النسبي في الاقتصاد، ويرتبط ذلك غالبا إما بانخفاض القيمة المضافة لكل وحدة عمل، أو بالاعتماد المكثف على رأس المال بدلا من العمل، والأدنى من ذلك، نجد بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات الكيماوية، وصناعة الجلود، تسجل مضاعفات لم تتجاوز 0.2، مما يعكس تأثيرا هامشيا على الدخل الأسري.

تعكس هذه المؤشرات أهمية أخذ البعد التوزيعي والاجتماعي بعين الاعتبار عند تقييم أداء القطاعات، وتدعو إلى التفكير في سياسات اقتصادية أكثر توازنا لا تراعي فقط حجم الناتج ولكن أيضا قدرة القطاع على خلق الدخل وتحقيق الأثر الاجتماعي.

جدول 2: مضاعفات الدخل القطاعية مرتبة تنازليا لسنة 2021

النشاط	المضاعف	النشاط	المضاعف
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	4,22	الفلاحة، الصيد والغابات	0,67
النقل، الاتصالات والتجارة	1,94	الصناعات الغذائية	0,42
الفنادق، المقاهي والمطاعم	1,56	المحروقات	0,41
المياه والطاقة	1,56	صناعات مختلفة	0,35
البناء والأشغال العمومية	1,51	الصناعات النسيجية	0,35
الخدمات المقدمة للعائلات	1,46	صناعة الخشب والورق	0,34
مواد البناء والزجاج	1,09	ص.ح.م.ك.إ.	0,22
الخدمات المقدمة للمؤسسات	0,87	الكيمياء، المطاط والبلاستيك	0,18
المناجم والمحاجر	0,69	صناعة الجلود والأحذية	0,17

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

كم مضاعف الجبانية القطاعي:

تشير مضاعفات الضرائب على الإنتاج والمرجحة بطريقة متوسط المتوسطات إلى وجود تباين كبير بين القطاعات الاقتصادية من حيث قدرتها على توليد موارد جبائية استجابة لتغيرات أو صدمات الطلب النهائي، وهو ما يعكس تركيز هذا الصنف من الجبانية في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية، وتبعاً لذلك سجل قطاع المحروقات أعلى مضاعف ضريبي بلغ 5.86، ما يترجم قدرة هذا القطاع على توليد إيرادات ضريبية مرتفعة مقابل كل وحدة إنفاق نهائي إضافية، ويرتبط ذلك بالطبيعة الربعية للقطاع كما أكدته التحليل السابق، وارتفاع القيمة المضافة المتولدة فيه مقارنة بمحدودية استهلاكه الوسيط، إلى جانب خضوعه لنظام جبائي خاص.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع النقل، الاتصالات والتجارة بمضاعف قدره 2.24، وهو ناتج عن دمج قطاعين اقتصاديين ذات أنماط جبائية متميزة في قطاع واحد، مما يفسر جزئياً المستوى المرتفع للمضاعف، فبينما تشكل التجارة نشاطاً ذا هامش ربح كبير وخاضع فعلياً لضريبة القيمة المضافة على المبيعات، يساهم قطاع النقل والخدمات من خلال تعدد الخدمات الخاضعة للضريبة، مثل الشحن، النقل الحضري، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي تعامل ضريبياً في إطار الفوترة التجارية، ما يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية لهذا القطاع الموسع.

أما القطاعات الأخرى كالفنادق، البناء، الطاقة، والخدمات الموجهة للعائلات، فقد سجلت مضاعفات تراوحت بين 0.9 و1.46، ما يعكس استجابة متوسطة للطلب من حيث العائد الجبائي،

جليلي شرفي تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل أثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر
 ويعود ذلك إلى طبيعة الخدمات المقدمة وكثافة عنصر العمل مقارنة برأس المال، مع بعض الإعفاءات أو النسب المخفضة المعتمدة في بعض الأنشطة السياحية والسكنية.

في المقابل، سجلت قطاعات تحويلية وفلاحية مثل الصناعات الغذائية، النسيج، الخشب، الفلاحة والكيمياء مضاعفات منخفضة تتراوح بين 0.12 و0.35، وهو ما يؤكد ضعف مساهمتها الجبائية، ويرتبط ذلك إما بانخفاض القيمة المضافة القابلة للضريبة، أو بطبيعة النظام التحفيزي المطبق على هذه القطاعات، لا سيما الفلاحة التي تستفيد من إعفاءات ضريبية ضمنية وصريحة في إطار دعم الإنتاج الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيم تعكس كذلك ضعف التكامل الجبائي لبعض الفروع الإنتاجية، وعدم قدرتها على توليد إيرادات جبائية كافية مقارنة بحجم نشاطها.

إن هذا التفاوت في مضاعفات الضريبة على الإنتاج يكشف عن درجة عالية من عدم التوازن الجبائي الهيكلي، ويؤكد تركيز العبء الجبائي في عدد محدود من القطاعات ذات الحركية العالية أو الطابع الريعي. ومن منظور محاسبي، فإن تتبع الإيرادات الجبائية المرتبطة بالضرائب على الإنتاج باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات يعد أداة فعالة لرصد الفجوات وتوجيه الإصلاحات السياسات الجبائية نحو مزيد من التنويع والاستدامة.

الجدول 3: مضاعف الجبائية القطاعي المتعلق بالضرائب على الإنتاج لسنة 2021

النشاط	المضاعف	النشاط	المضاعف
المحروقات	5,86	الصناعات النسيجية	0,35
النقل، الاتصالات والتجارة	2,24	الصناعات الغذائية	0,34
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	1,73	صناعة الخشب والورق	0,27
الفنادق، المقاهي والمطاعم	1,46	المناجم والمحاجر	0,25
المياه والطاقة	1,34	صناعات مختلفة	0,20
البناء والأشغال العمومية	1,28	الفلاحة، الصيد والغابات	0,17
الخدمات المقدمة للعائلات	0,93	ص.ح.م.ك.إ.	0,13
مواد البناء والزجاج	0,74	الكيمياء، المطاط والبلاستيك	0,13
الخدمات المقدمة للمؤسسات	0,46	صناعة الجلود والأحذية	0,12

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

4- الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الاقتصادي والجبائي لتغيرات الطلب النهائي في الاقتصاد الوطني من خلال احتساب مضاعفات الإنتاج، الدخل، والضرائب على الإنتاج، باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات كأداة كمية لتقدير الترابطات القطاعية، وقد أظهرت النتائج تباينا ملحوظا في قدرة القطاعات على خلق القيمة المضافة وتوليد الدخل وتعبئة الموارد الجبائية، مما يعكس تفاوتنا في درجة التكامل الاقتصادي والجبائي بين فروع النشاط.

ففيما يتعلق بمضاعف الإنتاج، تبين أن بعض القطاعات الخدمية وشبه الخدمية، مثل النقل والأشغال العمومية البترولية، تمتلك ارتباطا إنتاجيا قويا مع باقي الفروع، من خلال ارتفاع حجم الاستهلاك الوسيط، مما يؤدي إلى تحفيز متسلسل للنشاط الاقتصادي ورفع الطلب على عوامل الإنتاج الأساسية.

أما على مستوى مضاعف الدخل، فقد أظهرت النتائج أن القطاعات ذات الكثافة التشغيلية المرتفعة تساهم بشكل مباشر في تحسين دخل عوامل الإنتاج خاصة الأجور، وهو ما ينعكس على قدرة هذه القطاعات في إعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد.

وفيما يخص مضاعف الضرائب على الإنتاج، فقد اتضح أن العبء الجبائي يتركز بشكل أساسي في عدد محدود من القطاعات، أبرزها قطاع المحروقات، الذي سجل أعلى مضاعف جبائي، ما يعكس طبيعته الربعية وخضوعه لهيكل ضريبي صارم، بالمقابل أظهرت القطاعات الصناعية والفلاحية مستويات ضعيفة لمضاعف الجبائية بسبب تمتعها بإعفاءات أو نسب رمزية، أو ضعف القيمة المضافة القابلة للجبائية.

لقد أتاح تحليل المضاعفات الاقتصادية المدروسة بناء صورة كمية واضحة حول التفاعلات القطاعية في الاقتصاد الجزائري في ضوء التغيرات التي تمس مكونات الطلب النهائي، وقد أظهرت نتائج الدراسة بشكل ضمني صحة الفرضيات الثلاث التي انطلقت منها.

فبالنسبة للفرضية الأولى، والتي تفترض أن "تصنيف القطاعات الاقتصادية في الجزائر يتم باعتبار فعالية مساهمتها في النشاط الاقتصادي"، فقد أثبتت مؤشرات المضاعفات أن بعض القطاعات تتفوق على غيرها من حيث قدرتها على تحفيز الناتج والدخل الوطني، وهو ما يجعل هذا التصنيف قائماً على أسس كمية موضوعية ترتبط بموقع القطاع داخل البنية الإنتاجية ودرجة ترابطه مع القطاعات الأخرى.

أما الفرضية الثانية، التي تنص على أن "تغيرات الطلب النهائي تؤدي إلى تأثيرات متفاوتة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتزداد الاستجابة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية"، فقد أثبتت من خلال نتائج مضاعفات الإنتاج والدخل، حيث لوحظ أن القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة أظهرت استجابة أكبر لتغيرات الطلب، سواء من حيث حجم الناتج الإجمالي

جِيلالي شرفي تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات في تحليل أثر الطلب النهائي على بعض الإيرادات الجبائية القطاعية في الجزائر
المتولد أو من حيث الأثر المباشر وغير المباشر على دخل الأسر، مما يعكس علاقة إيجابية بين القيمة المضافة وحساسية القطاع للطلب الكلي.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة، والتي تفترض أن "القطاعات ذات القيمة المضافة العالية تُسهم بشكل أكبر في توليد الإيرادات الجبائية مقارنة بالقطاعات الأخرى"، فقد أظهر تحليل مضاعف الضرائب على الإنتاج أن الإيرادات الجبائية تتركز فعليًا في قطاعات محددة تولّد قيمة مضافة كبيرة، وعلى رأسها قطاع المحروقات، وهو ما يؤكد الترابط بين القدرة على خلق القيمة والقدرة على المساهمة الجبائية، في ظل النظام الجبائي القائم في الجزائر.

وعليه، فإن النتائج المتوصل إليها تدعم صحة الفرضيات الثلاث بشكل متكامل، وتبرز أهمية استخدام أدوات التحليل الكمية لتقييم الأداء القطاعي الجبائي والإنتاجي، مما يساهم في ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية على أسس علمية موضوعية.

وبناء على هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

☞ تنويع القاعدة الجبائية: من خلال إعادة تقييم السياسات الضريبية القطاعية، بهدف تخفيف التركيز الجبائي في القطاعات الربعية وتوسيع الاعتماد على قطاعات إنتاجية أكثر استدامة.

☞ تحسين كفاءة التحصيل الجبائي: لا سيما في القطاعات ذات المضاعف المتوسط، عبر تعزيز آليات الفوترة، الرقمنة، ومكافحة التهرب الضريبي.

☞ إدماج البعد التشغيلي والعدالة الجبائية: من خلال تصميم سياسات ضريبية تراعي القدرة الحقيقية للقطاع على خلق الدخل، وليس فقط على إنتاج القيمة، لضمان توزيع أكثر إنصافاً للعبء الجبائي.

☞ دعم القطاعات ذات المضاعف الاقتصادي المرتفع والجبائي المنخفض: عبر مراجعة الإعفاءات أو إعادة هيكلة الدعم الموجه إليها، بما يعزز مردودها الجبائي دون المساس بتوازنها الاقتصادي.

☞ تحديث جداول المدخلات والمخرجات دورياً: لتوفير قاعدة بيانات حديثة تساعد صانعي القرار على تقييم الأثر الجبائي للصدمات الاقتصادية بشكل دقيق وموجه.

5- المراجع :

- 1) Backinezos, C., Panagiotou, S., & Vourvachaki, E. (2020). Multiplier effects by sector: An input-output analysis of the Greek economy. *Economic Bulletin*, 52.
- 2) Bhattarai, K., Nguyen, D., & Nguyen, C. (2019). Impacts of Direct and Indirect Tax Reforms in Vietnam: A CGE Analysis. *Economies*, 72(2).
- 3) DePaolis, F., Murphy, P., & De Paolis Kaluza , M. (2022). Identifying key sectors in the regional economy: a network analysis approach using input–output data. *Appl Netw Sci*, 7(86).
- 4) Dondokov, Z. (2011). The Use of Modified Input-Output Model for Tax Policy Evaluation: The Russian Case. *Paper presented at the 19th International Input-Output Association Conference*. Alexandria, USA: Buryat Scientific Centre.
- 5) Faridzad, A. (2025). Applying machine learning to input–output analysis: a new perspective on identifying key Australian industries. *Journal of Economic Structures*, 14(9).
- 6) Hong, C.-Y., Hsu, C.-J., & Li, J.-F. (2018). The Economic Effects of the Tax Reform: Dynamic Input-output Model Approach. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 140-146.
- 7) Kay, D., & Jolley, G. (2023). Using input–output models to estimate sectoral effects of carbon tax policy: Applications of the NGFS scenarios. *American Journal of Economics and Sociology*, 82(3), 187–222.
- 8) Li , Z., Li , Z., & Song , Y. (2022). Identification of key provinces and sectors for energy conservation in China: Linkage analyses based on the modified hypothetical extraction method. *Energ. Strat. Rev*, 44.
- 9) Miller, R. E., & Blair, P. D. (2022). *Input-Output Analysis: Foundations and Extensions* (éd. 3e). New York: Cambridge University Press.
- 10) Ojaleye, D., & Narayanan, B. (2022). Identification of Key Sectors in Nigeria - Evidence of Backward and Forward Linkages from Input-Output Analysis. *SocioEcon Chall*, 6(1).
- 11) ONS. (2021). Les tableaux des entrees sorties 2019 à 2021. (978), 02. Alger.
- 12) Thomas, A. (2020). *The Distributional Effects of Value-Added Taxes in OECD Countries*. Doctoral dissertation, Victoria University of Wellington.

- 13)Uku, S., & Shehu, E. (2024). Theoretical Background of Input-Output Analysis and its Application in Albania. *European Scientific Journal*, 20(16), 161-173.
- 14)Vollebregt, M., & Dalen, J. v. (2002). Deriving homogeneous input-output tables from supply and use tables. *Paper presented at the 14th International Conference on Input-Output Techniques*, (p. 16). Montreal, Canada.
- 15)Weldegiorgis, F., Dietsche, E., Shabbir, A., Franks, D., & Cust, J. (2024). Inter-sectoral economic linkages in the Australian mining industry: Analysis using partial hypothetical extraction method. *Aust J Agric Resour Econ*, 68(1).
- 16)Yan, J., Zhao, T., & Kang, J. (2016). Sensitivity analysis of technology and supply change for CO 2 emission intensity of energy-intensive industries based on input-output model. *Applied Energy*, 171(C), 456-467.